



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# نظرة عامة على برنامج الصواريخ البالستية السعودية

مارك فيتزباتريك

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## نظرة عامة على برنامج الصواريخ الباليستية السعودية

### مارك فيتزباتريك

يبدو أن المملكة العربية السعودية، التي اعتمدت على واردات الصواريخ من الصين منذ أواخر الثمانينات، سعت في السنوات القليلة الماضية إلى امتلاك قدرة إنتاجية محلية. وعلى الرغم من هذا التطور المثير للقلق، فإن برنامجها الصاروخي لا يثير مستوى القلق الذي أثارته إيران، كما يقول مارك فيتز باتريك.

وإذا ما دخلت إيران في مفاوضات بشأن برنامجها الصاروخي، فمن غير المرجح أن تقبل بقيود لا تنطبق أيضاً على بلدان أخرى. وبالتالي، من المفيد دراسة قدرات الصواريخ الباليستية لدى منافسي إيران الإقليميين.

لأكثر من ثلاثة عقود، كان مخزون الصواريخ الباليستية السعودية يتألف من أنظمة كبيرة مستوردة من الصين تجاوزت متطلبات المدى لاستهداف الخصوم الإقليميين. ولكن في السنوات القليلة الماضية، استكملت المملكة السعودية رموز القوة هذه، بقدرات قد تتضح بأنها مفيدة أكثر في الممارسة العملية.

في العرض العسكري بتاريخ ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١٤، عرضت السعودية علناً لأول مرة، اثنين من صواريخ «دونغفينغ-٣» Dongfeng-3 (ايس ت ويند و دي اف-٣) ('East Wind', DF-3) الباليستية والتي استوردتها سراً من الصين عام ١٩٨٨. تعرف من قبل وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية بـ «سي اتش- اس اس-٢» (CH-SS-2). وفي العديد من التقارير تعرف بـ «سي اس اس-٨» (CSS-8) وهذه الصواريخ ذات المرحلة الواحدة تعمل بالوقود السائل قد يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كيلومتر وتقدر حمولتها ٢٠٠٠ كيلوغرام، وتصل إلى مدى ٣٠٠٠ كيلومتر بحمولة أخف. و يبلغ وزنها ٦٤ طناً و طولها ٢٤ متراً.

في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤، طورت الصين نسخة محسنة من الصاروخ «دي اف - ٣» (DF-3)، لتزيد من نطاقه وحمولته ودقته، ومن المحتمل أن تطور نسخة مخصصة للتصدير فقط للحمولات التقليدية.

لا تمتلك المملكة العربية السعودية أسلحة نووية، ولكن أثناء البيع، كان يعتقد على نطاق واسع أن أي صاروخ باليستي يمكنه حمل رأس حربي يزيد وزنه عن ٥٠٠ كيلوغرام على مسافة أبعد من ٣٠٠ كيلومتر قادر على حمل رأس حربي نووي، وبالتالي هناك خطر الانتشار.

كانت مبيعات الصواريخ الصينية مثل «دي إف-٣» (DF-3A) إلى المملكة العربية السعودية دافعاً رئيسياً لإنشاء «نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ»، الذي وضع خصيصاً لمنع مثل هذه المبيعات في المستقبل.

قد يتساءل المرء لماذا حصلت المملكة العربية السعودية على مثل هذه الصواريخ البعيدة المدى. فإن خصمها الرئيسي إيران تبعد نحو ٢٥٠ كيلومتراً عن أقرب نقطة. وإسرائيل أكثر قرباً. ولعل الإجابة هي أن السعوديين كانوا يريدون بديلاً برياً لتسليم الطائرات للمساهمة في إستراتيجية للتحوط النووي، فكانت صواريخ «دي إف-٣» (DF-3) النظام الوحيد المتاح في السوق آنذاك.

إنّ عدم دقة الصاروخ «دي إف-٣» (DF-3) تقدر بحيث يبلغ احتمالية حدوث خطأ ضمن دائرة تبلغ من ألف إلى أربعة آلاف متر مما يعني أن لديها فرصة ٥٠٪ للوقوع ضمن دائرة نصف قطرها ١٠٠٠-٤٠٠٠ متر عن الهدف، مما ساهم في التكهّنات حول النوايا السعودية، فعلى هذا المستوى من عدم الدقة، فإن الصواريخ لن تكون ذات فائدة عسكرية تذكر ما لم تكن مسلحة نووياً. لكن حتى الأنظمة غير الدقيقة يمكن أن تثير الرعب بين السكان المدنيين، وقد يرى القادة السعوديون أهمية رمزية في قدرتهم على الرد بالمثل ضد أي هجوم صاروخي في المستقبل. بيد أنّ الأبناء أفادت أنّ السعوديين أكدوا للولايات المتحدة أنهم لن يستخدموا رؤوساً نووية أو كيميائية مع الصاروخ «دي إف-٣» (DF-3)، وفي حقيقة الأمر انضموا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي في أكتوبر من عام ١٩٨٨. في حين تشير بعض المصادر إلى أن ٣٠ إلى ٥٠ من هذه الصواريخ قد تم استيرادها. ويقدر الميزان العسكري للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أنّ عدد قاذفات الصواريخ تتجاوز الـ ١٠، ويلاحظ أن حالتها الخدمية غير واضحة، بالنظر إلى عمرها وصعوبة صيانتها، والافتقار إلى قطع الغيار، واحتمال تدهور هذه النظم بصفة عامة. ومن الواضح أن السعوديين لم يجروا أي تجربة إطلاق للصاروخ «د ف-٣» (DF-3)، ولا على أي صاروخ باليستي آخر.

قبل سبع سنوات من العرض العسكري عام ٢٠١٤، أوردت بعض التقارير بأن المملكة العربية السعودية حصلت بالفعل على صواريخ ذات الدفع بالوقود الصلب و الأقل تعقيداً من طراز «دفع-٢١» (DF-21) حصلت عليها من الصين. ووفقاً لمقال نشرته مجلة نيوزويك في عام ٢٠١٤ بقلم جيف شتاين، بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وافقت على استحواذ الرياض على صواريخ «دي إف -٢١» (DF-21)، التي يسميها الأمريكيان «سي إتش-إس إس-٥» (CH-SS-5) أو «سي إس إس-٥» (CSS-5)، شريطة أن يتم إجراء التعديل على مقدمتها بحيث لا تتمكن من حمل رؤوس نووية. واستنتج محللو وكالة الاستخبارات المركزية، الذين أفيد أنهم فحصوا الصواريخ بعد استيرادها، أنه لم يكن لدى الصواريخ المعدلة حيز لاستيعاب أسلحة نووية غير متطورة من النوع الذي يمكن أن تحصل عليه من باكستان أو الصين. ومن غير الواضح كم عدد الصواريخ التي تم استيرادها، هذا فضلاً عن المحلل العسكري الصيني الذي وصف هذه التقارير بالمضللة.

تزن صواريخ «دفاع-٢١» (DF-21) حوالي ١٥ طناً ويبلغ مداها ١٧٠٠ كم. كما أن دقتها أعلى بكثير من نوع «دفع-٣» (DF-3)، بحيث تقدر ب ٣٠٠ متر (خطأ دائري محتمل). إن السرعة النهائية لماخ ١٠، تجعل من الصعب التصدي لها بأنظمة الدفاع الصاروخية الشائعة.

لم تعترف الحكومة السعودية أبداً بامتلاك صواريخ «دي إف -٢١» (DF-21)، باستثناء عرضها في عام ٢٠١٣ في مجموعة تذكارية من ثلاثة نماذج صاروخية مطوقة زجاجياً، اثنان منها تبدوان من الأنظمة الصينية، بينما النوع الثالث كان يبدو غامضاً. ولكن نظراً للدفع التي يعطيها هذا السلاح لموقف الردع الغامض للمملكة العربية السعودية، ومع ذلك لا يمكن أن تكون السلطات غير راضية عن التصور بجيازتها لهذا السلاح، حتى لو لم يتم الكشف عنه أو اختباره من قبل المملكة العربية السعودية. ومن خلال استبدال رأس الصاروخ، فإن هذا من شأنه أن يساهم في دعم النية السعودية الواضحة لتحذو حذو إيران إذا ما حصلت الأخيرة على السلاح النووي.

### إنتاج الصواريخ

ربما لم يكن المسؤولون السعوديون سعداء لرؤية تقارير صحفية في أوائل العام ٢٠١٩، حيث عرضت صور عامة لقاعدة «الوطاح» الصاروخية، التي بدا أنها تظهر معملاً لإنتاج محركات

تعمل بالوقود الصلب. وكان المؤشر الرئيسي على ما يبدو هو اختبار محرك صاروخي يحمل أوجه شبه وثيقة مع معمل مماثل له في الصين، وإن كان على نطاق أصغر. فقد أغضبت الأدلة أعضاء الكونجرس الأميركي في نفس الوقت الذي تم فيه اغتيال جمال خاشقجي سبباً في توتر العلاقات بين البلدين. وكان من غير المعروف إلى أي مدى يمكن للسعودية إنتاج صواريخ باليستية. ومن العلامات التي يمكن ملاحظتها على إحراز هذا التقدم ، تصوير الأقمار الصناعية التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء لاختبار المحرك الأرضي ، والتي لم ترد تقارير عنها في المجال العام.

من غير الواضح ما هو الدور الذي لعبته الصين في بناء معمل ظاهر لإنتاج الصواريخ، على الرغم من أنّ وكالة الاستخبارات الأميركية لا يساورها الشك بشأن المساعدات الصينية. وفي حين إنّ الصين ليست عضواً في «نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ»، فقد وافقت على الأقل من حيث المبدأ على تطبيق المبادئ التوجيهية الأصلية لهذا النظام، والتي من شأنها أن تمنع أي بيع لهذه الصواريخ والتكنولوجيا ذات الصلة، و بصفة خاصة القدرة التصنيعية من هذا القبيل. وتدرك الولايات المتحدة (دون تقديم التفاصيل للعامة) أن الصين لم تلتزم بهذا الأمر.

في عام ٢٠١٨، كشفت أوكرانيا عن صاروخ بالستي جديد قصير المدى يعمل بالوقود الصلب والذي قيل بأن المملكة العربية السعودية مولته سراً. واستناداً إلى الجهود الأوكرانية لإنتاج صاروخ من طراز إسكندر يدعى «سابسان»، فإن النظام الجديد، المسمى (جروم-٢ ثاندر-٢) ("Thunder-2" Grom-2) يمكن أن يحمل رأساً حريباً وزنه ٥٠٠ كيلوغرام، كما أن مداه يبلغ ٢٨٠ كيلومتراً، وذلك للحفاظ على توافقه مع مقاييس «نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ».

وذكرت صحيفة الدفاع الأميركية في عام ٢٠١٩ أنّ المملكة العربية السعودية من المتوقع أنّ تحصل على نظام جروم في عام ٢٠٢٢. ومن المثير للاهتمام أنّ المملكة لم تسع إلى شراء صواريخ باليستية من النظام الصاروخي التكتيكي العسكري (إم جي إم-١٤٠) (MGM-140) (على عكس البحرين والإمارات العربية المتحدة)، ولا توجد تقارير علنية عن سعيها للحصول على صواريخ بالستية قصيرة المدى من الصين (على عكس قطر).

## قدرات حميدة؟

فيما عدا الرغبة العامة في مواكبة إيران، فإن دوافع السعودية لامتلاك صواريخ بالستية ليست واضحة تماماً. ومع ذلك، لا تثير صواريخ الرياض مستوى القلق الذي أثاره البرنامج الصاروخي الإيراني، ولسبب وجيه. في حين إنّ صواريخ «دي إف-3» (DF-3) لديها مدى أطول من أي من الأنظمة الإيرانية الحالية، فمن غير المعروف عن المملكة العربية السعودية أنها بدأت أي عمل لتطوير رأس حربي نووي لصواريخها، التي هي موضع شك، ولا تشارك في تجارب عمليات إطلاق الصواريخ.

يبد أن استيرادها الصواريخ الصينية كان بمثابة ضربة موجعة لسياسات الحد من الانتشار التي اتبعتها شركاء الرياض الغربيون، شأنها في ذلك شأن عملها السري في إنتاج محركات الوقود الصلب. وينبغي أن تنطبق معايير عدم الانتشار على جميع الأطراف. وإذا ما كان للصواريخ الباليستية أن تقيد في كل مكان في المنطقة، فلا بد أيضاً الأخذ بالاعتبار الأنظمة في كل من مصر وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن تلك التي في أيدي القوات المتمردة في اليمن.

تم تحديث هذه المقالة في ١٣ سبتمبر ٢٠٢١ لتشمل المصادر الصينية.

المصدر:

<https://www.iiss.org/blogs/analysis/2021/08/saudi-arabia-ballistic-missile-programme>